المبحث الثاني

محفزات ومعوقات تطوير العلاقات الخليجية – الإسرائيلية

شهدت العلاقات الخليجية – الإسرائيلية الكثير من المد والجزر خلال العقود الكثيرة الماضية، إلا أنها استقرت في الأخير نحو الاتجاه باستمرار التطبيع منذ مؤتمر مدريد 1991، خاصة سلطنة عمان وقطر والبحرين، في ظل وجود الدوافع المشجعة والمحفزة على تسريع وتيرة علاقات بين الطرفين.

ولا تتوقف حدود هذه العلاقات عن وجود مكاتب تمثيل أو تبادل تجاري أو لقاءات سواء علنية كانت أم سرية ولا في زيارات متبادلة ولا بوجود خبراء ومستشارين إسرائيليين بجنسيات أخرى، الأمر وصل حد الاشتراك الأمني والعسكري والاستخباراتي، على حساب قضايا وملفات كانت للماضي القريب من المحرمات، وبات الأمر يصور ويروج له بأنه مصير واحد ومستقبل مشترك، وذلك في ضوء وجه نظر كلاً منهما لمصالحه وأهدافه الخاصة.

بالنسبة لوجهة النظر الإسرائيلية، طرحت مشاريعها الخاصة بالتطبيع مع دول الخليج، وأسهبت في إضفاء الميزات الاقتصادية والسياسية عليها من منظورها الخاص لمستقبل المنطقة، وأخذت تروج عن المكاسب الاقتصادية التي ستعم كافة دول المنطقة عند حلول السلام وإقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة، وعن فكرتها حول مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي يبنى على أساس التبادل التجاري والاستثمار المشترك في العمل، وعمدت إلى طرح التصورات والمشاريع التي ترمي إلى إنشائها بحيث تركز على عصب الحياة الصناعية والتجارية في دول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة برمتها، سواء التجارية أو الصناعية أو المائية والسياحية.

أما بالنسبة لأهداف التطبيع من وجهة نظر خليجية، فجاءت تماشياً مع دعاوى السلام التي راجت بعد حرب الخليج الثانية عام 1991م، شاركت دول مجلس التعاون الخليجي في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م، بصفة مراقب، كما رحبت بإعلان (أوسلو)، وحثت قمة المنامة في ديسمبر عام 1994م على تكثيف الجهود لتحقيق التقدم في المسارين السوري واللبناني بعد نجاح

المسارين الفلسطيني والأردني في توقيع اتفاقيات سلام مع الطرف الإسرائيلي، وكذلك أصدرت دول مجلس التعاون الخليجي بياناً في أول أكتوبر عام 1994م يقضي بإنهاء المقاطعة غير المباشرة لإسرائيل، وتم تكثيف زيارات وفود إسرائيلية كلاً من مسقط وقطر والبحرين، وفتح السوق الخليجي أمام الشركات الإسرائيلية لإقامة مشاريع مشتركة في عدد من القطاعات.

ولكن ومع ذلك فإن هذا الأمر لا يمنع من وجود معوقات أو قيود قد تسهم في تبطئ العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإسرائيل، والمتمثلة بالأساس في الظروف والأحوال الداخلية، سواء الوضع الداخلي الإسرائيلي أو الخليجي، بالإضافة إلى العوامل الخارجية في إطار التغيرات الإقليمية والدولية التي تشهدها المنطقة.

أولاً – محفزات تطوير العلاقات الخليجية – الإسرائيلية:

– العامل الإيراني، أن مدى استقرار المنطقة من عدمه يؤثر بشكل كبير على مستقبل العلاقات الخليجية – الإسرائيلية وخاصة فيما يتعلق بإيران، فقد يكون العداء المشترك لطهران، هو الجامع بين دول الخليج وإسرائيل في المستقبل، وخاصة بعد تزايد النفوذ الإيراني بشكل ملموس في كلاً من العراق ولبنان وسوريا وفلسطين، ناهيك عن رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من قبل الدول الكبرى وذلك بعد توقيع الاتفاق النووي الجديد في يوليو 2015[1]، وهو سيمكنها من مواصلة مدها نفوذها الشيعي في المنطقة مما يمثل تهديد لأمن الخليج من جهة، وكذلك مواصلة برنامجها النووي وامتلاك أسلحة نووية عالية التكنولوجية مما يمثل تهديد لأمن إسرائيل من جهة ثانية.

أن دول مجلس التعاون الخليجي ترى في إيران المشكلة الأمنية رقم واحد، وهذه الرؤية تقود إلى توثيق العلاقات الأمنية بين عدد منها وإسرائيل، وخاصة إن لدول الخليج العربية وإسرائيل مصلحة مشتركة في تعزيز علاقاتهما بهدف إضعاف نفوذ القوى الراديكالية في المنطقة، حتى من دون صلة مباشرة بتقدم العملية السلمية بين إسرائيل والفلسطينيين.

[1] يوئيل جوجانسكي، **إسرائيل ودول الخليج: هل عدو عدوي صديقي؟** (بيروت: مركز زيتونة للدراسات والاستشارات، أبريل 2012).

ورغم تصريحات الحكام في دول الخليج ضد إسرائيل، فإن الطرفين لا يريان أحدهما الآخر كتهديد، والموضوع الفلسطيني بعيد عن أن يقف على رأس سلم اهتمامات دول الخليج، فيما أن طموح إيران بتطوير سلاح نووي كوسيلة لبلوغ مكانة مهيمنة في الخليج يشكل عنصر القلق الأساسي عندها، مثلما هو أيضاً عند إسرائيل[1].

وكلما تم اعتبار إيران خطراً سواء على إسرائيل أو على دول الخليج، فإن ذلك يسهل عليهما التعاون فيما بينهما، وخاصة التعاون بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية في المجال الأمني والاستخباراتي من أجل كشف وإحباط النشاط الإيراني أو نشاطات الأدوات الإيرانية في المنطقة.

ولا ينبغي استبعاد احتمال أن تقوم إسرائيل وبعض دول الخليج بتنسيق السياسات بينهما، بهذا المستوى أو ذاك، أيضا في مواجهة الإدارة الأميركية، التي لا تستوي سياستها في الموضوع الإيراني بشكل تام مع مواقف هذه الدول؛ إذ أن إسرائيل والدول الخليجية على حد سواء تخشى من الاتصالات الأميركية الإيرانية، وهي تريد أن تتبنى الولايات المتحدة مقاربة أكثر تشددا ضد إيران[2].

– إنعاش عملية السلام، في ضوء المساعي الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي "أوباما" باتخاذ خطوات على طريق عملية السلام، من خلال عودة أطراف النزاع العربي – الإسرائيلي لطاولة المفاوضات، خاصة بعد إعلان الرئيس الأمريكي "أوباما" إثر فوزه في الانتخابات الرئاسية عن تعهده بقيام دولة فلسطينية مستقلة خلال السنوات الأربعة القادمة، ودعا إلى إجراء انتخابات رئاسية فلسطينية وإصلاح الشؤون الداخلية ونبذ العنف والإرهاب، في سبيل تعزيز فرصة تحقيق السلام في المنطقة وقيام دولة فلسطينية.

وفي سياق نفسه جاءت كلمة الرئيس الأمريكي "أوباما" في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2011، التي أكد فيها ضرورة تحقيق السلام العادل والشامل بين الإسرائيليين والفلسطينيين وبدء مفاوضات الحل النهائي من دون شروط وقيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة

---

[1] يوئيل جوجنيسكي، "الطوق الثالث: رؤية إسرائيلية لخريطة التوازنات في منطقة الخليج"، أحمد البهنسي (ترجمة)، في **مجلة السياسة الدولية**، على الرابط: http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2499.aspx تاريخ الدخول 2015/12/31

[2] يوئيل جوجنيسكي، "الطرق الثالث: رؤية إسرائيلية لخريطة التوازنات في منطقة الخليج"، **مرجع سابق**

إسرائيل على أساس حدود عام 1967م تحقيقاً لتطلعات الشعب الفلسطيني، مؤكداً التزامه بالسعي الدءوب من أجل إحلال السلام والحق للطرفين بالعيش بأمن وسلام[1].

وبموازاة الضغوط الذي مارسته الإدارة الأمريكية على إسرائيل لتقديم تنازلات للفلسطينيين (ضغط قاد لتجميد البناء في المستوطنات لعشرة شهور)، حثت عدداً من الدول الخليجية على تقديم مبادرات حسن نية تطبيعية تجاه إسرائيل، وبين الخطوات التي جرى الحديث عنها إعادة فتح الممثليات الدبلوماسية الإسرائيلية في مسقط (أغلقت العام 2000 بعد بدء الانتفاضة الثانية) وفي الدوحة (أغلقت رسمياً العام 2009 رداً على عملية الرصاص المسكوب)، وكذلك أعلن أنه تمت دراسة إمكانية السماح لطائرات "العال" بالمرور في أجواء السعودية في طريقها من الشرق الأقصى وإليه، مما يقلص بثلاث ساعات زمن الرحلة إلى تلك المناطق ويساعد في تحويل إسرائيل إلى مركز للرحلات بين أوروبا والشرق الأقصى[2].

وبالتالي فإن إمكانية دفع عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين ستنعكس إيجابا على تطبيع العلاقات الخليجية – الإسرائيلية، وستحفظ ماء الدول الخليجية أمام شعوب المنطقة عند الإعلان الرسمي عن تطبيع العلاقات السياسية والتجارية بين الطرفين، ولكن بالتأكيد سيأخذ ذلك وقتاً ليس بالقصير.

– رفض الحركات الإسلامية، وخاصة تلك الموجودة في لبنان حركة "حزب الله" أو فلسطين حركة "حماس"، وتتفق دول الخليج مع إسرائيل على ثلاثة سيناريوهات بشأن حركة حماس؛ الأول ترويض حركة حماس وإجبارها على القبول بالتسوية السلمية وإحداث تحولات في مواقفها وهذا أمر تقوده كلا من السعودية وقطر، أو سيناريو تقوية الرئيس "محمود عباس" والتضييق على حماس من خلال مصر ومحاصرتها وبالتالي إجبارها على الخروج من المشهد السياسي الفلسطيني، والسيناريو الثالث تقوده الإمارات ويستند إلى تقوية "محمد دحلان" وإعادته بقوة ليصبح على رأس المشهد السياسي الفلسطيني.

---

[1] كلمة الرئيس أوباما أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 21 أيلول/سبتمبر 2011، **وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية**، متاح على: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5254 .تاريخ الدخول 2016/1/3

[2] Michael Eisenstadt and David Pollock, **Asset Test: How the United States Benefits from Its Alliance with Israel** (Washington: The Washington Institute for Near East Policy, Strategic Reports 7,September 2012) P. 3.

– السبيل لضمان الازدهار الاقتصادي، تؤكد إسرائيل أن تفوقها التقني بجانب الأموال الخليجية هو السبيل لضمان الازدهار الاقتصادي بسبب تمتعها بالقدرة على المبادرة والمعرفة التكنولوجية، والعلاقات الجيدة مع الصناعات الدولية، وذلك في الوقت الذي يتوافر في الدول العربية طاقة عاملة واسعة جدا، إضافة إلى الموارد الطبيعية والنفط في دول الخليج، فالدمج بين جميع هذه العوامل سيضمن الازدهار الاقتصادي[1].

ويأتي ذلك في ذلك إصرار الجانب الإسرائيلي على طرق أبواب دول مجلس التعاون لتصعيد عملية التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، ومن قاعدة الاعتماد على القطاع العام الواسع إلى الاعتماد الكلي على القطاع الخاص (الخصخصة) التي أجبرت الأقطار العربية على انتهاجها ضمن مشاورات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبرامجها الإصلاحية وسياسة التكيف[2].

وتأتي منظمات أخرى في ذات السياق، ومن أهمها منظمة التجارة العالمية، وكلها تصب ضمن آلية العولمة وقنواتها، حيث كانت هذه الآلية تعتمد بالأساس على جر هذه الاقتصاديات إلى فخاخ اقتصادية سياسية طرحتها أزمات الثمانينيات من المديونية الخارجية واختلالات موازين المدفوعات.

– الاختراق الثقافي، يظهر الإسرائيليون في المقابلات عبر الفضائيات بمظهر المرونة والرغبة في إقامة علاقات عربية إسرائيلية، وإقامة ما يسمونه (سلام دائم أو شامل)، وهو يوجهون اللوم إلى القيادات والحكومات العربية، ويحرصون على عدم المس بالمجتمع العربي، حيث يستعينون بالاستمالات العاطفية، والاستمالات العقلية في أطروحاتهم الدعائية، ومن بين الموضوعات التي كثيرا ما يظهرها الخطاب الإسرائيلي من خلال الفضائيات العربية، أخطار

---

[1] د. جاسم يونس الحريري، **السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة**، مرجع السابق، ص 249.

[2] يوفال اليستور، **الحرب الاقتصادية**، محمد الدويري وبدر عقيلي (عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، شركة الشرق الأوسط للطباعة، 1998) ص 268.

الحروب على الطرفين العربي والإسرائيلي، القبول بالتطبيع السياسي يقتضي من العرب إعادة النظر في كثير من المواثيق والاستراتيجيات العربية، وغيرها[1].

ثانياً – معوقات تطوير العلاقات الخليجية – الإسرائيلية:

– تعقد الصراع العربي الإسرائيلي، حيث أنه يعتبر صراع معقد جداً يحيط بمختلف جوانب الواقع المعاش، صراع يخترق جميع الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والجغرافية والحضارية، لأنه صراع وجود بالأساس، ومن ثم فهو مستمر ودائم مع دول المنطقة، ومنها دول مجلس التعاون الخليجي.

ويتأكد هذا التصور في ظل تأكيد الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على ضرورة تحقيق الأمن القومي، والأمن الشخصي للتجمع الإسرائيلي في فلسطين، من خلال العمل على تعزيز قدرة الجيش وسائر الأجهزة الأمنية، من أجل توطيد قوة الردع لدى الدولة الإسرائيلية.

ومن ذلك نجد مثلاً أنه بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر 2000، وزيادة العنف الإسرائيلي ساءت العلاقات بين بعض دول مجلس التعاون (سلطنة عمان، قطر)، اللتين سبق وإن تم فيهما افتتاح مكاتب للتمثيل التجاري مع إسرائيل[2].

– انتهاء الدور المهيمن للقطب الأمريكي، وذلك في ضوء المؤشرات السياسية والاقتصادية على الساحة الدولية، والتي تؤكد بأن هذا القطب لن يبقى مهيمناً مدة طويلة، في ظل وجود أقطاب رئيسية تحاول العمل في المنطقة وفرض سيطرتها وقوتها، كروسيا، الصين، الهند، اليابان، ويوجد عدة بوادر ومتغيرات تؤيد هذه الظاهرة في التحول نحو عالم جديد متعدد الأقطاب، ومنها:

---

[1] د. عدنان أبو عامر، "التطبيع الثقافي: الأهداف والشواهد والتعثر"، في أ.د. إبراهيم أبو جابر (محرر)، **التطبيع بين المخاطر وسبل المواجهة** (فلسطين: مؤسسة الرسالة للنشر والإعلام، مركز الدراسات المعاصرة، 2010) ص 30.

[2] مصطفى البرغوثي وآخرون، "وجهات نظر في تطورات الانتفاضة وأهدافها"، في مجلة **الدراسات الفلسطينية** (مجلد 12، العدد 47، صيف 2001) ص ص 42 – 59.

- انتقال مركز المبادرة من دائرة الأطلنطي حول الولايات المتحدة المهيمنة بعد العصر الأوروبي، إلى دائرة الشرق الآسيوي، بخاصة الصين وروسيا، اللتان ستحاولان من خلال علاقتهما الجيدة بالعالم الإسلامي لعب دور أكبر لحساب مصالحهما بعيداً عن العالم الإسلامي.

- تصاعد عجز فعالية القطب الأمريكي الإسرائيلي المهيمن عن فرض مخططاته، وتبدو مؤشرات ذلك في حالات التمرد على هذا النظام، ومحاولات تشكيل مركز جديد للمبادرة السياسية والاقتصادية[1].

- صحوة القوميات والأمم والدول الوطنية السيادية بعد طول تغييب، على غرار سعي الصين إلى موقع ريادي في آسيا كلها، وكذلك بالنسبة لدوائر العالم الإسلامي وأمريكا اللاتينية، وهو ما يتضح في نشوء حركة الـ 57 ومجموعة الـ 15 إلى جانب محاصرة مؤسسات الهيمنة المالية والتجارية العالمية.

- تنامي العلاقة حول محور دائرة النواة القارية الجديدة، وهو محور الشراكة الإستراتيجية بين الصين وروسيا حول ما يعرف بـ "طريق الحرير الجديد"، والحلفاء الرئيسيون هنا هم اليابان والكوريتان، ومجموعة آسيان أي شرق الصين، ثم ألمانيا[2].

- الفشل الأمريكي في العراق وعدم القدرة على إداراته بالشكل المطلوب والمتوقع، وهو ما تسبب في تكبدها المزيد من الخسائر المعنوية والمادية، في مقابل زيادة الدور الإيراني في العراق نتيجة لسيادة حالة الفراغ السياسي.

- تراجع الدور الأمريكي في الأحداث الأخيرة التي شهدتها المنطقة فيما يتعلق عليها ثورات الربيع العربي، وعدم قدرتها على إحكام الأمور وسيرها وفقاً لمخططاتها، فلم تكن الولايات المتحدة الأمريكية هي الفعل _كالعادة ودائماً_ وإنما باتت رد الفعل في كثير من أحيان، كالحالة المصرية، وغير القادرة على تولي زمام الأمور بمفردها، كحالة السورية، وهو ما أفرد مساحة أكبر للقوى الأخرى خاصة روسيا.

---

[1] د. أنور عبد الملك، "العرب والعالم الجديد"، في حسام محي الدين الألوسي (محرر)، **الوطن العربي وخيارات المستقبل** (عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، 2000) ص 46.

[2] د. أنور عبد الملك، "العرب والعالم الجديد"، **مرجع السابق**، ص 47.

– عدم استقرار المنطقة ودخولها في صراع، إسرائيل تحاول السعي لتطوير وضعها الاستراتيجي باحتمال كبير بأن المجتمع الدولي سيشهد صراعاً دولياً من المرجح أن يكون حاداً على المنطقة الممتدة بين الخليج العربي وبحر قزوين، وآسيا الوسطى أو آسيا البترولية وتشمل دول الخليج والعراق وإيران ودول آسيا الوسطى، إلى جانب بقية الدول المطلة على بحر قزوين، فهذه المنطقة تحتوي على ما بين 65–75% من احتياطات البترول العالمية، وتظهر مبررات الصراع في هذه المنطقة وفق ما يلي[1]:

- التنافس الحاد على البترول.
- الحاجة الأسيوية المتنامية، لاسيما من قبل الصين واليابان.
- التنافس الحاد في مجال دبلوماسية الأنابيب (روسيا، إيران، تركيا).
- تنامي أهمية المنطقة في مجال النقل التجاري بعد تجديد طريق الحرير التاريخي.
- المخاوف من سيطرة الجماعات الأصولية على بعض جمهوريات آسيا الوسطى في ضوء توفر الخبرات النووية بها.
- احتمالات التعاون الروسي – الصيني في هذه المنطقة لواجهة ما يهدد مصالحهما[2].

– اتجاه إسرائيل نحو تنويع علاقاتها الخارجية وعدم حصارها في النطاق العربي، ستركز إسرائيل نشاطاتها بحيث يتم تنمية الوظيفة الإستراتيجية لها في المنظومة الإستراتيجية الغربية بشكل عام، وأهم ملامح وأبعاد هذه السياسة الخارجية:

- عقدت إسرائيل ثلاث عشرة اتفاقية مع تركيا يغطي بعضها جوانب مثل تبادل المعلومات حول الإرهاب، رسو السفن الإسرائيلية في الموانئ التركية، التدريب المشترك، حق الطيران الحربي في استخدام الأجواء التركية، حيث تنامي هذا التوجه بعد ولادة التحالف العسكري الإسرائيلي – التركي في فبراير 1996[3].

---

[1] د. طه عبد العليم، "العرب وروسيا"، في أحمد صدقي الدجاني (محرر)، **العرب والعالم** (عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، دار الفارس للنشر والتوزيع، 2001) ص 117.
[2] د. طه عبد العليم، "العرب وروسيا"، **مرجع سابق**، ص 118.
[3] د. جاسم يونس الحريري، **السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 242.

- تنمية العلاقات بين إسرائيل مع جمهوريات آسيا الوسطى وأذربيجان، ومن أبرزها أن قيرغيزيا انضمت إلى العدد المحدود من الدول التي نقلت سفاراتها في إسرائيل إلى القدس، وتمثل منظمة "Mashav" الإسرائيلية أهم قنوات هذا العلاقة، ويتركز نشاطاتها في كازاخستان بينما أكبر مؤسسة استثمارية أجنبية في تركمنستان هي مؤسسة "Mashav" الإسرائيلية، كذلك محاولات تل أبيب إقامة علاقات مع قوى التحالف المعادي لحركة طالبان في شمال أفغانستان، ووجود خبراء منها على حدود طاجيكستان للمساهمة في مراقبة تحركات (بن لادن).
- تنمية العلاقات مع أذربيجان، وبداية بلورة تحالف تركي – إسرائيلي – آذري (ما يجمعهم هو العداء لكل من إيران وأرمينيا)[1].

– الغضب الخليجي من السياسيات الأمريكية في المنطقة، هناك استياء على الصعيدين الشعبي والرسمي من سياسات واشنطن في المنطقة والتي أدت إلى العديد من المشكلات والأزمات سواء في العراق نتيجة لسياسات أمريكا الفاشلة والمتناقضة وعدم وجود رؤية إستراتيجية لمرحلة ما بعد الغزو، أو في الأراضي الفلسطينية نتيجة للانحياز الأمريكي المطلق إلى إسرائيل، أو في المنطقة عموماً في ظل التقارب الأمريكي الإيراني العلني على حساب مصالح الدول الخليجية، وفي هذا الإطار، من مصلحة دول الخليج تنويع علاقاتها الخارجية وعدم الاعتماد على حليف واحد ربما يتسبب بسياساته التي لا تراعي سوى مصالحه بدمار وهلاك المنطقة.

<u>وبناءًا على ما سبق فإن مستقبل العلاقات الخليجية – الإسرائيلية، من الممكن أن يأخذ أحد السيناريوهات التالية، وذلك على النحو التالي:</u>

– سيناريو استمرار الوضع القائم: يكرس الوضع السابق سيناريو بقاء الوضع على ما هو عليه في ضوء ما تبين من تطبيع جزئي لبعض دول المجلس مع إسرائيل، فتلك الدول لا تخشى

[1] د. جاسم يونس الحريري، **السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 243.

نقد أو رفض شعبي محلي وقومي لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل سواء مجاهرة أو ضمن كواليس "القنوات السرية"، خاصة وأن علاقاتها تجارية واقتصادية، حتى ولو دخلت نطاق مشاريع دقيقة وخطيرة على أمن الخليج، مثل مشروع الغاز القطري بين الدوحة وتل أبيب، وكذلك استمرار الصورة كما هي عليه الآن من تداخل وتقاطع ومن ثم تعارض في المواقف والآراء الخليجية – الإسرائيلية من حيث إشكالية التطبيع على الصعيد الشعبي في كلا الطرفين، وهو بالضرورة توافق نسبي ولا يحكمه سوى اللحظة الراهنة للأزمة التي تمر بها المنطقة.

استمرار لجان المقاطعة ومقاومة التطبيع في عملها لن يثني الحكومات الخليجية عن تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، كما لن يستمر في التأثير على فئات المجتمع إذا ما هدأت الأوضاع في فلسطين بصورة أو بأخرى، فالمشاعر القومية والدينية هي التي تحرك هذه الجماهير، فتزداد قوتها مع تزايد تسليط المشهد الإعلامي لمعاناة الشعب الفلسطيني وسوء الأحوال هناك، وتهدأ وتخبو من جديد مع استقرار الأمور أو استمرارها على نمط واحد.

– سيناريو الضغط الأمريكي المستمر، سيناريو الضغط الأمريكي على دول مجلس التعاون الخليجي من خلال مشروعها الإقليمي للمنطقة بإرساء السلام والأمن وتطبيع علاقات السلام بين كافة الدول العربية وإسرائيل.

وبالتالي فإذا ما استجابت دول مجلس التعاون الخليجي لهذه الضغوط، تماشياً مع خط السلام العربي الذي بات إستراتيجية "استجداء" عربية لأمريكا لفرضه على إسرائيل ولسد ذريعة الولايات المتحدة للتدخل في شؤونها الداخلية، فإنها وبلا شك ستكون أقل قدرة للاعتراض على تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، مقابل التزام نسبي محدود من الأخيرة بخصوص القضية الفلسطينية برمتها، وربما تفرض واشنطن على دول الخليج عدم ربط مسار التطبيع مع إسرائيل بمفاوضات الوضع النهائي للقضية الفلسطينية، وبالتالي محاولة الضغط على الدول الخليجية لضمان قبول دولة فلسطينية منزوعة السلاح والسيادة فيما تمنحه إسرائيل من كيان مصطنع في حدود الضفة الغربية مع بقاء "غزة –حماس" تحت السيطرة المصرية – الإسرائيلية وتصفية ما تبقى من قضية العرب المركزية والرضا بالفتات الذي تقدمه إسرائيل والولايات المتحدة للشعب الفلسطيني.

– تراجع مسار العلاقات الخليجية الإسرائيلية، وذلك في ظل عوامل ثلاثة رئيسية؛ أولها انعدام الثقة بين الطرفين، فمهما بلغت درجة التنسيق والتقارب إلا أنه يظل هناك مخاوف وشكوك حقيقة متبادلة بين الطرفين، أما الثاني هو الدور النشط الذي تلعبه الهيئات والجمعيات والمؤسسات الرافضة للتطبيع بكافة أشكاله وهو قد يكون بمثابة إزعاج وهاجس لأجهزة صنع القرار في الدول الخليجية التي يفرض عليها إرضاء مثل هذه المؤسسات لتجنب السخط الشعبي.

وأخيراً تخوف دول الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية من إثارة المؤسسة الدينية والجهات المحافظة الأخرى على العائلة المالكة، جراء التقارب الخليجي الإسرائيلي العلني، مما يهددها استقرارها وثباتها السياسي.

وختاماً يمكن القول إن (مقومات التطبيع) و(محددات الرفض) لا تزال تتصارع في البيئة الخليجية الرسمية، وفي حين تمارس المؤثرات الخارجية، ضمن أمور أخرى، دورها في تفعيل الشطر الأول من هذه المقومات، فإن المناخ الاجتماعي المحلي يمارس دوره – في المقابل – في تفعيل وإذكاء الشطر الثاني منها.

ولكن لا يمكن إنكار أن حدود العلاقات ما بين إسرائيل ودول الخليج قد قطعت شوطا كبيرا وتقاربا ملحوظا ان كثير من المحرمات لم تعد كذلك، الأمر الذي يعني بأن إسرائيل لم تعد عدوا يجب إلقاءه في البحر، في ظل الحاجة المتبادلة لكلا الطرفين منهما الآخر، وأن مسار تطبيع العلاقات الخليجية–الإسرائيلية أخذ بالنمو مع تحسن مستويات العملية السلمية التي انطلقت من مؤتمر مدريد، وسعت دول مجلس التعاون بتشجيع الأطراف العربية ذات الصلة بالتسوية السلمية من خلال فتح مجال تجاري واقتصادي للتطبيع مع إسرائيل بهدف تعزيز ثقة الأخيرة بأن السلام العادل والشامل هو مطلب عربي لكافة أطراف النظام الإقليمي العربي.

ومن ثم فإن المؤشرات تشير إلى ترجيح السيناريو الخاص باستمرار تطبيع العلاقات الخليجية – الإسرائيلية، ولكنها ستظل سرية "التحالف الصامت" مما يوفر راحة أكبر ويضمن الإسراع في التقارب ووصوله لحدود آمنة دون إي جلبة إعلامية أو رفض للمعارضة، وذلك في ضوء الاعتبارات التالية:

– اعتبار الدول الخليجية معتدلة من الناحية السياسية، وهي لم تحارب أبداً ضد إسرائيل، وأنه لا يوجد نزاع إقليمي بين الطرفين وأنهم يعتبرون موالين للأميركيين، مما يدفع الكثيرين في إسرائيل لاعتبارهم رفاق درب، وأنه بوسع الدول الخليجية منح زخم للتسوية السلمية بين إسرائيل والفلسطينيين، وأنه إذا أبرمت التسوية فإنها قد تساعد في تمويلها، وأنه بوسع إسرائيل تحقيق منافع اقتصادية هامة من إقامة علاقات تجارية مع الدول الغنية في الخليج.

– الملف الفلسطيني غير مهم بالنسبة لدول الخليج وتعثرات التسوية السلمية فيه لن تعيق التقارب الخليجي الإسرائيلي على الإطلاق، ويلاحظ أيضاً إن أعمار غزة والمشاريع القطرية في غزة التي تحكمها وتديرها حركة حماس تتم بتنسيق ورعاية وموافقة إسرائيلية قطرية، وان العامل المحدد في هذا الأمر هو إسرائيل فقط، وهو الأمر الذي عبر عنه وفسرته زيارة رئيس اللجنة القطرية لأعمار غزة مؤخرا في مارس 2015 عبر البوابة الإسرائيلية، فالزيارة تمت من خلال إسرائيل ولم تمر عبر معبر رفح البري _المفتوح وقتها_ بين مصر وغزة، ولهذا الأمر دلالاته القطرية الإسرائيلية الفلسطينية عموما وفي غزة على وجه التحديد.

– سعي إسرائيل لاحتواء دول مجلس التعاون الخليجي لتفريغها من مواردها واستثمار الوفرة المالية العائدة لها، ومحاولة السيطرة على خلق موطأ قدم فيها من باب التعاون العسكري لاستخدامها كقاعدة خلفية ضد الدول العربية وأقطار العالم الإسلامية والأوروبية القريبة من دول مجلس التعاون لجعلها قاعدة عسكرية لصالحها في المستقبل.

– التوجهات الإسرائيلية المستقبلية لإحداث اختراق ثقافي في دول مجلس التعاون، فغنى عن القول إنها تريد من خلال تسخيرها لوسائل الإعلام المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة أن تحقق حملات غزو ثقافي، وعمليات غسل دماغ منتظمة للمواطن العربي الخليجي، بجانب خلق الأزمات والمشكلات في الاقتصاد والتنمية.